أسئلة الحيرة..!!

طه خليفة
كاتب وصحفي مصري
tmyal66@hotmail.com

ما يحدث على الأرض العربية من صراعات سياسية حادة، وتنازع على السلطة، واقتتال أهلي، وحروب دولية، وعمليات تخريب وتدمير للموارد والقدرات هو وضع غير مسبوق ولا يتناسب مع تلك المرحلة من تاريخ البشرية التي تسود فيها قيم وأفكار المدنية والتحضر فكراً وسلوكاً ونظاماً في ضبط الخلافات وإدارة الأوطان، وما يحدث عندنا لا نجد له مثيلا في أي منطقة جغرافية أخرى في العالم في هذه المرحلة.

بلادنا تعج بخطاب الكراهية والانقسام والدماء والأشلاء والخراب، بينما بلدان أخرى في تجمعات جغرافية قريبة وبعيدة تشهد هدوءاً واستقراراً وسلاماً داخلياً وإقليمياً كما تشهد إنتاجاً وتصنيعاً وتصديراً وتقدماً وابتكاراً وإبداعاً وتوفيراً للعيش الكريم لمواطنيها.

هذه البلدان التي تظللها سحابات من السلام ليست بلا مشاكل، بل لديها مشاكلها، وقد تكون أكثر تعقيداً، لكن حكامها ومعارضاتها ونخبها تعلمت كيف تدير خلافاتها وصراعاتها بمنطق ديمقراطي منظم عبر الحوار والنقاش وليس الخناجر والسيوف وتعلمت تغليب المصالح العليا وتقديم التنازلات وليس تغليب المصالح الخاصة والتحصن وراء قناعات نهائية وكأنها مقدسات سماوية، هناك تترعرع بذور الديمقراطية الناشئة سريعاً وعندنا تموت البذور في تربتها قبل أن تنبت ليفرض الرأي الواحد سطوته على الدوام.

بلدان ومناطق العالم الأخرى التي كانت تشهد صراعات مشابهة غادرت تلك الدائرة وضمدت جراحها وتفرغت لبناء وتطوير نفسها والخروج من أسر التخلف وتحقيق معدلات نمو جيدة متواصلة لتحسين مستوى حياة شعوبها بينما منطقتنا تدخل مرحلة جديدة من الصراعات متنوعة الأشكال والأساليب لتدمير كل فرص التطلع نحو الخروج من دوائر التخلف والجمود الطويل والبؤس المعيشي وغلبة الإحباط واليأس والاتكالية.

البلدان التي حققت مستوى جيداً من التنمية والعيش الكريم في منطقتنا محدودة وكلها على ضفاف الخليج صارت تخشى على ما أنجزته لأن النيران المشتعلة من حولها تتمدد وقد تصل إليها فتطيح بجهد وعرق سنوات طويلة من الكفاح الاقتصادي والاجتماعي وهذا أمر مقلق نتمنى ألا يحدث مطلقاً.

هل الاستبداد هو من وضع بلادنا في ثلاجة التجميد والجمود بينما انطلقت أمم أخرى بعدما تحررت ولو جزئيا من السلطوية والحكم الفردي وتراث من القيم السلبية والأفكار القديمة المعوقة؟.

جاءت الثورات وسقطت أنظمة مستبدة ومع ذلك لم تخرج بلدان الربيع العربي من حالتها إلى حالة أفضل، بل ساءت باستثناء دولة واحدة هي تونس ومع ذلك فهي وتجربتها لم تستقران بعد، فهل هو ذلك الاستبداد الكامن في مفاصل الدول مثل مرض مزمن تراكم عبر عقود ولا يريد أن يغادر بنية العقل والتفكير لمن هم في الحكم أو المعارضة وانتقل بالتبعية للشعوب التي تحن وتطمئن للعيش في حضن الحكم الأبوي؟. وهل فكر التسلط وأحادية الرأي والرؤية تمكن من النخبة كلها سواء التي في الحكم أو في المعارضة ولم يترك تياراً سياسياً وعقائدياً وفكرياً دون أن ينخر فيه من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؟. وهل صناع الثورات بمن فيهم الشباب أخفقوا في تقديم نموذج في الديمقراطية والمسؤولية والاقتراب من مطالبهم وشعاراتهم التي كانوا يرفعونها في مواجهة الأنظمة التي كانوا يعارضونها ويتهمونها بالفشل؟. هل الخارج لا يريد لتلك المنطقة أن تغادر سجون التخلف والعيش في الماضي وعدم الولوج للمستقبل بما يتماهى مع نظرية المؤامرة التاريخية التي تلقي بظلالها على سماء العرب والمسلمين دون غيرهم؟.

الحقيقة يحتار المرء في محاولة تفسير تلك النكبات المتتالية في أكثر مناطق العالم استعداداً لأن تكون الأكثر نمواً وتطوراً بما تمتلكه من إمكانيات وموارد طبيعية ومن تجانس وتقارب وروابط لا تجدها في مكان آخر، فهل بسبب ذلك ليس مطلوبا -إذا صحت نظرية المؤامرة- أن تنتبه المنطقة لكل عوامل القوة التي في يديها لأنها إذا امتلكتها ستنطلق وتنافس وتتسيد؟.

تلك أسئلة يبدو أنها لن تُحسم أبداً فهل تكون الديمقراطية هي باب النهوض، ومتى تتحقق تلك الديمقراطية وقد لاحت فرصة الربيع العربي ثم ضاعت أو هي تتبدد، ثم هناك نموذج الصين الذي حقق نهضة اقتصادية مع انغلاق سياسي وحكم شمولي لا يعترف بحرية الإنسان ولا بحقه في الاختيار، وهناك نماذج أخرى ناشئة في التنمية في ظل نظم سلطوية فكيف إذن لا تتحقق التنمية عندنا لا على غرار الصين ونحن في ظرف قريب منها وكذلك لما جاءت الحرية من أبواب واسعة ومخضبة بتضحيات لم يتم استثمارها وفرطنا فيها بسوء استخدامها وتوظيفها؟.

على قدر ما أتابع إلا أنني لا أتوصل لاستنتاجات نهائية، ولا أجد آراء حاسمة من النخبة تشفي الغليل فيما يجري في البيت العربي لفك الألغاز وكشف حقيقة ما هو رائج عن مؤامرات وخطط تُحاك سرا لجعل بلاد العرب مشتعلة على الدوام لتفتيتها وتقسيمها ووضع الأيادي عليها كما هو شائع ومنتشر.

من يمسك مفاتيح تلك المنطقة، ويحركها كيفما يشاء، ويفعل فيها ما يشاء، وما هي أهدافه، هل ليصل بها لوضع معين لتنفيذ أجندته وخططه الخاصة، وإذا قلنا كما يُشاع إن أمريكا هي من تفعل ذلك، أفليس ذلك تفكيراً تآمرياً، وماذا تريد أمريكا من المنطقة طالما إمدادات الطاقة تصلها، وتصل حلفاءها في أوروبا، وطالما تؤكد الأنظمة علاقاتها الوثيقة معها، وتحظى إسرائيل الحليف الأهم لها في المنطقة بمعاملة جيدة.

هل هو العامل الخارجي المترصد لنا وحدنا دون بقية شعوب وأمم الأرض أم أننا نرمي فشلنا في الداخل على الخارج حتى نهرب ونستريح؟.

أربع سنوات

يوسف القعيد
كاتب وروائي مصري

1460 يوماً، و1460 ليلة مرت على الخامس والعشرين من يناير سنة 2011. وهذه مناسبة استعدت كل الأطراف لها. الحكم قرر أن يجعلها إجازة رسمية ليس باعتبارها عيداً للشرطة، فقد جرى الاحتفال به قبل خمسة أيام من هذا التاريخ، ولكن باعتبارها ذكرى الثورة، والقوى المناوئة قررت أن يكون هذا اليوم فرصة للتعبير عن رفضها لكل ما يحدث في مصر.

لكن وفاة الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز التي لم تكن مفاجئة، وفرت للحكم في مصر فرصة لإلغاء أي احتفالات في هذا اليوم، وبعض الأخبار التي خرجت من الدولة المصرية قالت إن الحكومة ستكتفي بتأجيل الاحتفال وليس إلغاءه. في جميع الأحوال فإن هذا اليوم ما زال يشكل لغزاً للمصريين جميعاً، وإن كانت الغالبية العظمى من أهل مصر يتمنون أن يمر عليهم بأقل الخسائر الممكنة، حتى يخرجوا مما جرى لهم خلال السنوات الأربع.

أحد المتابعين للشأن العام قال لي إن هذه السنوات الأربع يمكن وصفها بأنها سنوات التنفس الصناعي، والتنفس الصناعي لا يمكن أن يرقى لمستوى التنفس الطبيعي، ووصفه بكلمة التنفس ليست دقيقة، لكن هكذا كان حال مصر عبر هذه السنوات، فكل شيء يراوح مكانه.

ربما كان أسهل ما قام به أبناء يناير أو ثواره هدم القديم. ولكن مشكلتهم أنهم بعد تنحي مبارك يوم الجمعة 11 فبراير 2011 تركوا ميدان التحرير والميادين الأخرى وذهب كل منهم لبيته، متصوراً بأنه قام بكل المطلوب منه، وأنه لم يبق ما يمكن عمله، في حين أنه في جميع ثورات الدنيا فإن أسهل شيء هو هدم القائم، وأصعب شيء هو بناء الجديد، وربما وصلت صعوبة البناء لدرجة الاستحالة في كثير من الثورات، وهو ما جرى في مصر.

توفي الملك عبد الله والرئيس عبد الفتاح السيسي في دافوس. يحضر اجتماعات هذا المنتدى الدولي، الذي جرى تأسيسه سنة 1971 ممثلا لمصر لأول مرة منذ أن حكمها، وكان لديه برنامج واسع لمقابلات مع رجال أعمال ومسؤولين أوروبيين ومن العالم كله، ومقابلات صحفية يحرص عليها لأنها توفر له فرصة ليشرح الأمور في مصر للعالم الغربي بشكل صحيح.

لكن السيسي قطع رحلته الدافوسية وقرر أن يتجه إلى المملكة العربية السعودية ليشارك في تشييع جثمان الملك عبد الله، وكان قد اتصل من دافوس تليفونيا بالمهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء. بمجرد علمه بالخبر، رغم كل فوارق التوقيت، وتم الاتفاق على أن يسافر محلب من القاهرة على رأس وفد وزاري لتقديم واجب العزاء.

هذا الاهتمام يمكن أن نقول يعود إلى الدور المحوري الذي تلعبه السعودية في حياة مصر الآن. لكنه يعكس أيضاً حالة من القلق على السعودية بعد رحيل الملك عبد الله وترتيب أوضاعها الجديدة. لأن الرحيل جاء في وقت بالغ الصعوبة من حيث التطورات الإقليمية والعالمية، وأيضاً انهيار أسعار البترول، والأهم من كل هذا الأوضاع الداخلية في المملكة العربية السعودية.

عرفنا في القاهرة أن آخر قرار اتخذه الملك الراحل قبل غيبوبة الموت إرسال مساعدات عينية ومالية إلى اليمن تقدر بـ 450 مليون دولار. وما يجرى في اليمن يشكل قلقاً ضخماً للمملكة، ومع أن ما يسبب القلق موجود في العراق وفي سوريا وفي ليبيا، إلا أن الحدود السعودية اليمنية الطويلة جداً شكلت وتشكل وستظل تشكل هاجساً مهماً بالنسبة للسعودية، سواء الشعب أو الحكم.

قبل أن يتجه السيسي إلى دافوس كان في الإمارات، حيث عاد الرئيس السيسي لمصر ومكث بها أياماً قليلة وعاود السفر من جديد. في الإمارات العربية المتحدة ما لم يكتبه الإعلام أن الرئيس السيسي التقى بالصحفيين المصريين الذين كانوا يغطون الرحلة، وقد قال لهم خبراً ليس للنشر. وقال إن عدم نشره من أجل الصالح العام.

أما الخبر فقد كان أن الرئيس سيمر في طريق عودته إلى القاهرة على المملكة العربية السعودية للاطمئنان على الملك عبد الله. ما إن قال السيسي هذا الكلام حتى بدأ الصحفيون في الاستئذان من اللقاء وخرجوا. وكل واحد منهم قدم عذراً خاصاً به. لكنهم في الحقيقة خرجوا للاتصال بصحفهم وجرائدهم ووكالات الأنباء التي يراسلونها ليطيروا الخبر الذي طلب منهم الرئيس عدم نشره للصالح العام.

الصحفيون لا يسافرون مع الرئيس الآن، رغم أن طائرة الرئاسة تسعهم، لكنه قرار اتخذه السيسي، وطلبوا من المؤسسات الصحفية أن يسافر الصحفيون بمعرفتهم، ولا يستقلون طائرة الرئيس، وهذا دفع بعض رجال الأعمال - رجال أعمال مبارك - للتدخل وتأجير طائرات. هذا إن لم يكن لدى رجل الأعمال طائرة خاصة يستقلها الصحفيون والإعلاميون لتغطية الحدث.

مقالات كثيرة نشرت في الصحافة المصرية تعترض على هذه الطريقة وتقول إن رجل الأعمال لا بد أن يحصل على مقابل لما يدفعه لتسفير الصحفيين وإقامتهم أثناء رحلة الرئيس وأنه من الأفضل لمصر أن يكون السفر إما على حساب المؤسسات الصحفية نفسها، أو في طائرة الرئاسة.

مع أن صاحب قناة فضائية - طلب مني عدم ذكر اسمه - أكد لي أن من يستأجر طائرة أو يقدم طائرته الخاصة لنقل الصحفيين لتغطيات رحلات الرئيس يحصل من القنوات الفضائية على ثمن التذاكر وتكاليف الإقامة طوال الرحلة. حدث هذا في رحلة الرئيس إلى إيطاليا ثم فرنسا، وقبل ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

في البحث عن «الدولة السودانية» المفقودة (2-1)

خالد التيجاني النور
كاتب وصحفي سوداني
khalidtigani@gmail.com

لو تسنّى لعالم الاجتماع الألماني الفذّ ماكس فيبر الاطّلاعُ على بعض صحافة الخرطوم الأسبوع الماضي وهي تنقل الوقائعَ والملابساتِ الدرامية لمهمة نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني الحاكم الذي شدّ الرحالَ إلى غربِ دارفور ليجتمعَ بالزعيم العشائري المعروف الشيخ موسى هلال، لَفزعَ من هول الصدمة ولتمنّى أن يُبعث مثلَ أهلِ الكهفِ من قبرِه الذي لبث فيه مائةَ عامٍ إلا خمسًا ليتساءَلَ عمَّا حلّ بنظريته الذائعة الصيت في تعريف الدولة، خصائصها ووظيفتها، التي أحالتها «الدولة الإنقاذية» في السودان إلى أثرٍ بعد عينٍ وهيَ تمارسُ نمطًا في إدارة السلطة يتحدّى نظرية فيبر.

ذهبَ مساعدُ الرئيس بروفيسور إبرهيم غندور إلى اللقاءِ في وفد مدني، بينما جاء الشيخ موسى هلال، حسبما أوردت تلك الصحف، إلى مدينة الجنينة محلِّ الاجتماعِ في حشدٍ عسكريٍّ من قوات مجلس الصحوة الثوري الذي يتزعمُه، مرتديًا بزّةً عسكرية مُعتمرًا العمامة الصحراوية «الكدامول» وفي رفقته مئاتٌ من المسلحينَ المدججينَ من أتباعه في رَتلٍ من عشراتٍ من السياراتِ المجهزة لأغراض قتّالية، في استعراضٍ للقوّة لا تخطئهُ العينُ، ورسالة لمن يهمه الأمر.

الأمرُ العاديُّ والمقبولُ في هذا المشهدِ أن يسعَى ولاةُ السلطة الحاكمة للتفاوُضِ مع من ينازعونهم بعضِ سلطانهم عسى أن يصلوا معهم إلى توافقٍ يُجنبّهم مخاطرَ التنازع، أما الأمرُ مثار الاستغرابِ فهو أن يصلَ الأمرُ إلى حدِّ استعدادِ نظامِ الحكم القائم إلى التنازل عن «شرعيّة» تمثيلهِ للدولةِ إزاءَ هذه المظاهر العسكريةِ لخصمٍ سياسي مقابلَ استرضائه، فقد كانَ لافتًا أنْ يحدثَ هذا الاستعراضُ العسكريُّ تحتَ عينِ وبصرِ «القوات المسلحة» بل ويجتمعُ الرجلانِ في مقرِّ قائدِ الفرقة، والأكثر غرابة أن صحافة الخرطوم التي تحصي عليها السلطاتُ أنفاسَها لم تستشعر حرجًا وهي تنقل صورة هذا الحدث الذي ينزعُ التوتَ عن «احتكار الدولة للقوة المسلحة الشرعية»، والأبلغ ألا أحدَ أبدَى استغرابًا لما جرى أصلاً، فقد باتَ في حكم المعتاد.

هذا المقالُ بالتأكيدِ ليس من بابِ التحريض، فالبلادُ يكفيَها ويزيدُ من الصراعاتِ الدموية، كما أنه لا يستنكر ما أظهره الشيخ موسى هلال، وهو زعيم محل احترام لطائفة من السودانيين، ولكنه محاولةٌ لإلقاءِ الضوء على قراءةٍ أعمقَ لمأزقِ الدولة السودانية الراهنِ من واقعِ هذا المشهد، وتشخيص جذورِ الصراعِ الحالي وآفاق الخروجِ من التفكيرِ داخل مسلّماتِ «الصندوق» السائدة حاليًا.

ما دعانا لاستدعاءِ ذِكرِ عالمِ الاجتماعِ الأشهر ماكس فيبر في مطلعِ هذا المقال، أن نظريته في تعريف مفهوم الدولة ظلت هي السائدة في المحافل العلمية والعملية على مدار القرنِ المنصرم، ففي العام 1917 عرَّف في ندوةٍ بعنوان «السياسة كمهنة» والتي صدرت لاحقًا في كتاب، مفهومَ الدولة الحديثة بقدرتها على منح الشرعية لـ«احتكارِ وسائل العنف»، أو بمعنى آخر «الجماعة البشرية التي تحتكرُ بنجاحِ الاستخدامَ الشرعيَّ للقوة». ويتعلقُ الأمرُ بتلكَ السلطة التي تستمدُّ مشروعيتها من قيامها على قواعدِ حكمٍ عقلانيةٍ تقومُ بواجباتها تجاهَ المجتمعِ. بالطبع فإن فيبر لم يكن هو صاحب نظريةِ نشأةِ الدولة الحديثة، ولكنه كعالم اجتماعٍ درسَ الظاهرة منذ بروزها في أواسطِ القرنِ السابع عشر الميلادي، وخلصَ إلى هذهِ النظريةِ التي تفسّر وتحلّل طبيعة وسلوكَ الدولةِ كظاهرةٍ اجتماعية مستحدثة، ورسخّ من مرجعيتِها دراساته المستفيضة والعميقة في إدارةِ مؤسساتِ الدولة.

واقعةُ الشيخ موسى هلال ليست فريدة، إلا من حيث كونها الأظهر والأحدث مثالاً في إبرازِ تخلّي «الدولة الإنقاذية» أو تنازلها، طواعية أو عن اضطرار، عن «احتكار الاستخدام الشرعي للقوة» المملوك «حصريًا» للدولة، واستقالتها عن هذه المهمّة، لتتقاسمها مع أطرافٍ أخرى من قوى المجتمع استطاعت أن تخلقَ لنفسها قوة موازية نجحت في فرضِ وجودهِ وأصبحت تشكلُ رقمًا مهمًا في معادلةِ القوة وحساباتها، مستفيدة من ضغط وإلحاح أولوية أجندة نظام الحكم القائم السياسية المستمدة من تقديم اعتبارات المحافظة على «سلطته» بأي شكلٍ وبأي ثمن، على اعتبارات الحفاظ على «الدولة السودانية» وسيادتها وفقَ ما هو معلومٌ من معايير وتقاليد راسخة في شأن إدارة الدول.

و«قوة» الشيخ هلال المسلحة ليست مستحدثة في الواقع، ولكنها كانت حاضرة ظهيرًا وحليفًا للقوات الحكومية في أول أمر حرب دارفور الأهلية، قبل أن ينتقل بها إلى موقع الحياد، أو العداء المحسوب، من واقعِ خصومةٍ سياسية استجدت إثرَ الخلافاتِ بين الطرفين على مردودِ ذلك التحالفِ على التركة السياسية، ولم تقف السلطات ساكنة فقد استبدلت قوة «الشيخ» بأخرى من ذاتِ الخلفيةِ لتدعمَ بها مجهودَها الحربي، وهو ما أثار جدلاً واسعًا حول ما بات يُعرف بـ«قوات الدعم السريع» انتهجت السلطات أخيرًا لتبعاته محاولة معالجته ضمن «التعديلات الدستورية» العجلى الأخيرة بوضعها تحت مظلة قوات نظامية.

وفي الحقيقة فإنَّ رصيدَ «الدولة الإنقاذية» حافلٌ بسلسلةٍ طويلة من المارثونات التفاوضية مع «الجماعات المسلحة» التي نازعتها «شرعية احتكار القوة»، ولذلك ظلت وما فتئت تبرمُ الصفقاتِ الثنائية مع هذه القوى المسلحة المتكاثرة، وبدت كأنها تطارد خيط دخان أو عدو «أميبي» ما أن تُسكت هذه حتى تنبعجُ حركة تمرُّدٍ أخرى وهكذا ظلت تدورُ وتلهثُ دواليكَ في حلقة مفرغة، حتى نال نظام الحكم الحالي قصبَ السبقِ في كثرةِ عددِ الحروب الأهلية التي اندلعت في عهده، والصفقات التفاوضية التي لا تحصى التي عقدها مع خصومه الذين شاركوه «شرعية القوة» على مدار ربع قرن دون أن تؤديَّ إلى بصيص أملٍ في سلامٍ مستدامٍ أو استقرار. والملاحظُ في هذا الخصوصِ أنَّ الحربَ المُستعرَة في هلال التمرد السوداني الممتدّ من دارفور مرورًا بالجنوب الجديد وحتى أطراف الشرق لا يهدف في الواقع، أو لا تستطيع بالأحرى، إنهاء الصراع بالقوة المسلحة، ولكنها لعبة توازنات لترجيح المواقف وتعزيز كروت الضغط في موائد التفاوض، وبالتالي فهي تسويات يفرضها منطق توازنات «القوة المسلحة» الخشنة وليس منطق اعتبارات قوة «رشد السياسة» الناعمة، ولذلك لا تتحقق تسوية نهائية حاسمة، وإنما يُعاد إنتاج الأزمة كل مرّة بمفاوضات «الباب الدوّار».